

5

7

الباب الأول

السياسة العقابية بوجه عام

15

الفصل الأول

مفهوم السياسة العقابية

19

المبحث الأول : دور الخطر في السياسة العقابية ..... 21

المطلب الأول : مفهوم الخطر ..... 22

الفرع الأول : تعريف الخطر ..... 22

الدرجة الأولى : وهي درجة احتمال الضرر ..... 26

الدرجة الثانية : وهي احتمال متوسط الضرر ..... 26

الدرجة الثالثة : وهي احتمال قوي للضرر ..... 26

الدرجة الرابعة : وهي احتمال أكيد للضرر ..... 26

الفرع الثاني : صور الخطر الجنائي ..... 28

أولاً : الخطر الفعلي ..... 29

أ. الخطر الفعلي الخاص ..... 30

ب. الخطر الفعلي العام ..... 31

ثانياً : الخطر المفترض ..... 32

المطلب الثاني : الخطر كأساس للتجريم ..... 33

الفرع الأول : الخطر وتدرج الحماية الجنائية ..... 36

أولاً : قصر التجريم على الأعمال المادية ..... 37

أ. السلوك المادي الايجابي ..... 40

ب. السلوك المادي السلبي ..... 42

ثانياً : التدرج في التجريم ..... 42

43	.....	ثالثا : التجريم المؤقت
44	.....	الفرع الثاني : الخطر والعقوبة
45	.....	أولا : ارتباط الخطر بالعقوبة من حيث الطبيعة
46	.....	ثانيا : ارتباط الخطر بمضمون العقوبة
48	.....	ثالثا : ارتباط الخطر بمحل العقوبة
50	.....	المبحث الثاني : الخطورة الإجرامية ودورها في السياسة الاجرامية
51	.....	المطلب الأول : مفهوم الخطورة الإجرامية
52	.....	الفرع الأول : تعريف الخطورة الإجرامية
55	.....	أ. البعد الذاتي أو الشخصي
55	.....	ب. البعد الموضوعي
58	.....	الفرع الثاني : ظهور فكرة الخطورة الإجرامية
58	.....	أولا : المدرسة التقليدية وفكرة الخطورة الإجرامية
61	.....	ثانيا : المدرسة الوضعية والخطورة الإجرامية
63	.....	الفرع الثالث : التمييز بين الخطورة الإجرامية والحالات المشابهة
63	.....	1. الخطورة الإجرامية والخطر
65	.....	2. الخطورة الإجرامية والخطورة الاجتماعية
68	.....	المطلب الثاني : الخطورة الإجرامية والتجريم والعقاب
69	.....	الفرع الأول : دور الخطورة في التجريم
69	.....	أ. من حيث الوصف
71	.....	ب. حالة العود القانوني
72	.....	ج. حالة دمج أو جب العقوبات
74	.....	الفرع الثاني : دور الخطورة في العقاب
75	.....	1. من حيث تدرج العقاب
77	.....	2. من حيث طبيعة العقوبات
79	.....	3. من حيث تطبيق الظروف المخففة والمشددة
80	.....	4. من حيث مراجعة العقوبة

## الفصل الثاني

### العقوبات

81

84	المبحث الأول : مفهوم العقوبة وتطورها.....
85	المطلب الأول : مفهوم العقوبة.....
85	الفرع الثاني : تعريف العقوبة.....
87	أولا : خصائص العقوبة.....
87	1. قانونية العقوبة.....
88	2. المساواة أمام القانون في العقاب.....
89	3. شخصية العقوبة.....
91	ثانيا : عناصر العقوبة.....
91	1. الإيلاء.....
92	2. إرتباط العقوبة بالجريمة.....
94	ثالثا : التمييز بين العقوبة والتدابير الوقائية.....
94	الفرع الثاني : أساس العقوبة.....
95	أولا : مخالفة النص التجريمي.....
96	ثانيا : المساس بالمصالح المحمية قانونا.....
97	ثالثا : الاقتصار للضحية.....
98	رابعا : مكافحة الجريمة.....
99	المطلب الثاني : تطور العقوبة.....
99	الفرع الأول : التطور التاريخي للعقوبة.....
100	أولا : العقوبة في الكتب السماوية.....
102	ثانيا : العقوبة في المجتمعات القديمة.....
103	1. حالة إذا كان المعتدي أجنبي.....
104	2. إذا كان المعتدي من نفس القبيلة.....
106	ثالثا : طبيعة العقوبة في المجتمعات القديمة.....
108	رابعا : الأساليب الوحشية للعقوبة.....

109	.....	خامسا : العقوبة في القرون الوسطى
110	.....	سادسا : العقوبة في العصر الحديث
110	.....	سابعا : مظاهر تطور العقوبة في العصر الحديث
111	.....	1. من حيث الطبيعة
112	.....	2. من حيث طرق تنفيذها
114	.....	الفرع الثاني : تطور مضمون العقوبة
114	.....	أولا : مضمون العقوبة في المجتمعات القديمة
116	.....	ثانيا : مضمون العقوبة في العصر الحديث
118	.....	ثالثا : مظاهر تطور مضمون العقوبة في العصر الحديث
118	.....	1. ظهور مبدأ شرعية العقوبة
122	.....	رابعا : تطور الغرض من العقوبة
125	.....	المبحث الثاني : فلسفة العقوبة وأنواعها
126	.....	المطلب الأول : فلسفة العقوبة
126	.....	الفرع الأول : المدرسة التقليدية
127	.....	أولا : نظرية العقد الاجتماعي لجون جاك روسو
128	.....	ثانيا : الفلسفة الأخلاقية التي سادت آنذاك
128	.....	ثالثا : المنفعة الاجتماعية للعقوبة
132	.....	الفرع الثاني : المدرسة الوضعية
135	.....	الفرع الثالث : حركة الدفاع الاجتماعي
138	.....	المطلب الثاني : أنواع العقوبات
138	.....	الفرع الأول : العقوبات الماسة بالبدن
140	.....	الفرع الثاني : العقوبات الماسة بالحرية
141	.....	الفرع الثالث : العقوبات الماسة بالاعتبار
142	.....	الفرع الرابع : العقوبات المالية

## الباب الثاني

### السياسة العقابية في الجزائر

143

#### الفصل الأول

149

#### نظام السجون في الجزائر

151 ..... المبحث الأول : أنواع المؤسسات العقابية في الجزائر

152 ..... المطلب الأول : المؤسسات ذات البيئة المغلقة

153 ..... الفرع الأول : الجانب العمراني للمؤسسات ذات البيئة المغلقة

156 ..... الفرع الثاني : تصنيف مؤسسات البيئة المغلقة

156 ..... أولا : المؤسسات

156 ..... 1. مؤسسة الوقاية

158 ..... 2. مؤسسات إعادة التربية

159 ..... 3. مؤسسة إعادة التأهيل

160 ..... ثانيا : المراكز المتخصصة

160 ..... 1. مراكز متخصصة للنساء

160 ..... 2. مراكز متخصصة للأحداث

164 ..... الفرع الثالث : الأنظمة المختلفة في البيئة المغلقة

164 ..... 1. النظام الجمعي

165 ..... 2. النظام الانفرادي

166 ..... 3. النظام المختلط

169 ..... المطلب الثاني : المؤسسات ذات البيئة المفتوحة

169 ..... الفرع الأول : طبيعة المؤسسات ذات البيئة المفتوحة

171 ..... أولا : المؤسسات ذات البيئة المفتوحة

172 ..... ثانيا : مزايا مؤسسات البيئة المفتوحة

174 ..... ثالثا : مؤسسات البيئة المفتوحة في النظام الجزائري

177 ..... الفرع الثاني : النظام في البيئة المفتوحة

178 ..... 1. من حيث الطبيعة العمرانية

178	..... 2. من حيث فرض النظام
178	..... 3. من حيث أسلوب تنفيذ العقوبة
181	..... المبحث الثاني : أساليب المعاملة العقابية
183	..... المطلب الأول : توجيه وترتيب المساجين
184	..... الفرع الأول : توجيه المساجين
188	..... الفرع الثاني : ترتيب المساجين
190	..... 1. الوضعية الجزائرية
190	..... 2. خطورة الجرم
191	..... 3. معيار السن
191	..... 4. الجنس
193	..... المطلب الثاني : إعادة التأهيل الاجتماعي للمحبوسين
194	..... الفرع الأول : التعليم والتكوين
197	..... الفرع الثاني : العمل
199	..... الفرع الثالث : الرعاية الصحية
203	..... المطلب الثالث : إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين
203	..... الفرع الأول : الاتصال بالمحيط الخارجي
204	..... أولا : الزيارات
205	..... ثانيا : المراسلات
205	..... ثالثا : تصريحات الخروج
206	..... الفرع الثاني : مراجعة العقوبات
207	..... أولا : إجازة الخروج أو العطل العقابية
208	..... ثانيا : التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة
209	..... ثالثا : الحرية النصفية
211	..... رابعا : الإفراج المشروط
213	..... الفرع الثالث : الرعاية الاجتماعية اللاحقة

## الفصل الثاني قاضي تطبيق العقوبات

217

المبحث الأول : مبدأ التدخل القضائي في مرحلة تنفيذ

الجزء الجنائي ..... 219

المطلب الأول : أساس الإشراف القضائي على تنفيذ الجزء ..... 220

الفرع الأول : الأسس الفقهية للتدخل القضائي في مرحلة التنفيذ الجزائي .. 220

أولا : تطور الغرض من العقوبة ..... 220

ثانيا : تطور مفهوم المسؤولية الجنائية ..... 221

الفرع الثاني : الأسس القانونية للتدخل القضائي في مرحلة التنفيذ الجزائي .. 222

أولا : الأساس الإجرائي ..... 222

ثانيا : الأساس القائم على ما للقضاء من دور في حماية الحقوق والحريات ... 223

ثالثا : الأساس المبني على امتداد الشرعية إلى مرحلة التنفيذ ..... 224

المطلب الثاني : تطبيق المبدأ ..... 225

الفرع الأول : نشأة وتطور نظام الإشراف القضائي ..... 225

أولا : الإشراف القضائي على تنفيذ الجزء الجنائي في النظام الإيطالي ..... 226

ثانيا : الإشراف القضائي على تنفيذ الجزء الجنائي في النظام الفرنسي ..... 229

الفرع الثالث : الإشراف القضائي على تنفيذ الجزء الجنائي

في النظام الجزائري ..... 232

أولا : الإشراف القضائي في ظل الأمر 02/72 ..... 232

ثانيا : تقدير الإشراف القضائي في هذه المرحلة ..... 233

ثالثا : الإشراف القضائي في ظل القانون 04/05 ..... 236

المبحث الثاني : سلطات قاضي تطبيق العقوبات ..... 238

المطلب الأول : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في ما يتعلق بالتوجيه

والترتيب والتأديب ..... 239

الفرع الأول : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في مجال توجيه المساجين ... 240

1. مؤسسات الوقاية ..... 247

248	..... 2. مؤسسات إعادة التربية.....
248	..... 3. مؤسسات إعادة التأهيل.....
	الفرع الثاني : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في مجال ترتيب
249	..... وتوزيع المحبوسين .....
254	..... الفرع الثالث : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في مجال التأديب .....
257	..... المطلب الثاني : سلطات قاضي تطبيق العقوبات فيما يتعلق بمراجعة العقوبات ...
258	..... الفرع الأول : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في نظام الورشات الخارجية
260	..... الصورة الأولى .....
260	..... الصورة الثاني .....
263	..... الفرع الثاني : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في نظام الحرية النصفية .....
266	..... الفرع الثالث : سلطات قاضي تطبيق العقوبات في مجال الإفراج المشروط ..

### الباب الثالث

## 271 المعاملة العقابية وفقاً للمواثيق الدولية

### الفصل الأول

## مجموعة القواعد النموذجية الدنيا

### 275 لمعاملة السجناء

277	..... بحث الأول : أنظمة السجون ومعاملة السجناء.....
278	..... المطلب الأول : أنظمة السجون .....
280	..... أولاً : أن مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد المنحرف واحدة لا تتجزأ .....
280	..... ثانياً : أن حماية المجتمع تقتضي حماية السجنين من العود إلى الجريمة من جديد
281	..... ثالثاً : تفريد المعاملة العقابية .....
281	..... الفرع الأول : الإدارة العقابية .....
285	..... 1. الطبيعة العمرانية للمؤسسات العقابية.....
285	..... 2. المساحة المخصصة للمساجين .....
285	..... 3. التهوية .....

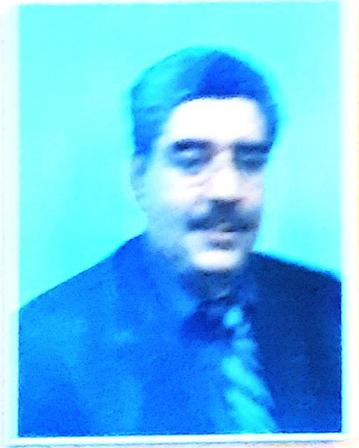
	4. الاحتياجات الخاصة.....	
286	الفرع الثاني : أنظمة التصنيف والتوجيه.....	
286	أولا : لارتباطها بكرامة الفرد المحبوس.....	
288	ثانيا : لألمها محور نجاح أية سياسة عقابية.....	
291	المطلب الأول : معاملة السجناء.....	
291	الفرع الأول : الرعاية الصحية.....	
293	أولا : الجانب الوقائي.....	
294	أ. النظافة.....	
294	1. نظافة المحيط.....	
295	2. نظافة البدن.....	
295	3. نظافة الملابس.....	
296	4. نظافة الفراش.....	
296	ب. الغذاء.....	
298	ثانيا : الجانب العلاجي.....	
300	الفرع الثاني : التربية والتهذيب.....	
301	أولا : التعليم.....	
302	ثانيا : العمل.....	
304	ثالثا : الأنشطة الرياضية والترفيهية.....	
305	رابعا : التهذيب الديني.....	
305	1. التربية الدينية.....	
306	2. الحق في ممارسة الشعائر الدينية.....	
306	الفرع الثالث : المكافآت والجزاء.....	
307	أولا : الجزاءات.....	
309	ثانيا : المكافآت.....	
310	المبحث الثاني : الحد من الآثار السيئة لسلب الحرية.....	
311	المطلب الأول : المحافظة على صلة المحبوس بالعالم الخارجي.....	
	الفرع الأول : الاتصال بالعائلة.....	

314	.....	الفرع الثاني : المراسلات
316	.....	الفرع الثالث : الإطلاع على المستجدات العامة
317	.....	الفرع الرابع : الخروج المؤقت
320	.....	المطلب الثاني : الرعاية الاجتماعية للمحبوس
320	.....	الفرع الأول : الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسة العقابية
324	.....	الفرع الثاني : الرعاية اللاحقة لتنفيذ العقوبة

## الفصل الثاني

327		<b>مراجعة العقوبات والعقوبات البديلة</b>
329	.....	المبحث الأول : مراجعة العقوبات
330	.....	المطلب الأول : مفهوم مبدأ مراجعة العقوبة
331	.....	الفرع الأول : أساس مبدأ مراجعة العقوبة
331	.....	أولا : الوظيفة الحديثة للسجن
332	.....	ثانيا : تطور مفهوم العقوبة
333	.....	ثالثا : الهدف من العقوبة
334	.....	رابعا : تغير النظرة إلى المجرم
335	.....	الفرع الثاني : الهدف من مراجعة العقوبة
337	.....	المطلب الثاني : صور مراجعة العقوبات
338	.....	الفرع الأول : الوضع في الخارج
342	.....	الفرع الثاني : الحرية النصفية
344	.....	الفرع الثالث : الإفراج المشروط
348	.....	المبحث الثاني : العقوبات البديلة
349	.....	المطلب الأول : العقوبات البديلة السالبة للحرية
350	.....	الفرع الأول : الإيداع في إحدى مراكز التأهيل
352	.....	الفرع الثاني : الإخضاع القسري للعلاج
354	.....	المطلب الثاني : العقوبات البديلة المقيدة للحرية

355	..... الفرع الأول : العمل للمنفعة العامة
358	..... الفرع الثاني : الوضع تحت الاختبار
359	..... الصورة الأولى : الوضع تحت الاختبار قبل صدور الحكم بالإدانة
359	..... الصورة الثانية : الوضع تحت الاختبار المقترن بوقف تنفيذ العقوبة
360	..... أولا : الشروط المرتبطة بالمحكوم عليه
360	..... ثانيا : الشروط المتعلقة بالجريمة
361	..... ثالثا : الشروط المتعلقة بالعقوبة
363	..... خاتمة
371	..... الملاحق
493	..... قائمة المراجع
501	..... الفهرس



من مواليد 14 جوان 1964 بسدرانة ولاية سوق أهراس  
 -حائز على الليسانس في العلوم القانونية جامعة عنابة 1991.  
 إجازة المعهد الوطني للقضاء/المعهد الوطني للقضاء 1993.  
 نال شهادة الماجستير في القانون العام جامعة بسكرة 2003.  
 تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون العام جامعة بسكرة 2009.  
 له مؤلف صادر عن دار هومه للنشر والتوزيع سنة 2007.  
 شارك في عدة منتقيات دولية ووطنية.  
 له عدة منشورات في مجالات متخصصة.

موضوع الكتاب

تتاول المؤلف موضوع غاية في الأهمية، لارتباطه الوثيق بالأمن الاجتماعي والذي يعد أساس استقرار أي مجتمع، وحجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي له، وهو موضوع السياسة العقابية في الجزائر على ضوء الموثيق الدولية لحقوق الإنسان.

كما تبرز أهمية المؤلف من حيث أن الدراسات في مجال علم الإجرام في الجزائر قليلة إن لم نقر معدومة، مما يجعله لبنة في مجال توجيه البحث العلمي إلى هذا الجانب، لما له من أثر في حماية الحقوق الفردية والجماعية الأساسية.

وقد حاولت من خلاله لفت الانتباه إلى التوجيه السيئ لمفهوم الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وما يترتب عنه من سلبيات، وإبراز المبادئ الأساسية لعلم الإجرام الحديث في هذا المجال، والذي أساسه أن الدفاع الاجتماعي يوجه للجريمة وليس للمجرم، أتمنى أن أكون قد وفقت.

وما توفيقني إلى بالله رب العالمين

المؤلف

